ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اولويات السياسة الاقتصادية من وجهة نظر السيد حسن نصر الله

الدكتور علي زعيتر

المتتبع لتاريخ لبنان وخاصة ما بعد الطائف يجد أن المنظومة الاقتصادية - السياسية - الأمنية التي حكمت، عمّقت نموذج ميشال شيحا غير العادل وبطريقة مشوهة وأكثر فسادا. وتمثل ذلك، بآليات العمل لانجاز مشاريع البنية التحتية والسيطرة على مفاصل الدولة والادارة الاقتصادية والتشريعية التي تقوم على التراضي. وأصبح زعماء الاحزاب - الطوائف هم البديل عن زعماء الطوائف ورجالات الاستقلال الذين ورثوا حقبة الفرنسي والتركي بكل تخلفها وأصبحوا هم أنفسهم أصحاب المصالح الاقتصادية، وانعكس ذلك في زيادة معدلات تراكم الدين العام بشكل حاد جدًا بسبب فسادهم وقيام اقتصاد ريعي قضى على ما تبقى من الاقتصاد الحقيقي. خلاصة القول إن نتيجة الثلاثين سنة من تجربة ما بعد الطائف هي استحكام الفساد المقونن والمشرع.

قلة من القادة اللبنانيين الذين طرحوا افكارا اقتصادية متكاملة تصلح لأن تكون استراتيجيات وبرامج تنموية تنهض بهذا البلد. عندما قرر حزب اللّٰه الدخول بشكل تفصيلي في معترك الحياة الاقتصادية اللبنانية، قدم أمينه العام السيد حسن نصر اللّٰه رؤية الحزب الاقتصادية، وهي عبارة عن مجموعة استراتيجيات اقتصادية كشرط أساسي للنهوض والتنمية. بالطبع لا يطرح السيد نصراللّٰه نفسه عالما بالاقتصاد أو منظرا له، ولكن من باب كونه قائدا سياسيا بامتياز استطاع بحق تشخيص اولويات السياسات الاقتصادية كمقدمة للنهوض والتنمية الاقتصادية في لبنان حيث يتبين من خلال دراسة تفصيلية لمضمون خطاباته المرتبطة بالوضع الاقتصادي أنه يقدم ثلاثة أركان للسياسة الاقتصادية المقترحة، هي على النحو التالي:

اولا - محاربة الفساد عامة وفي الدولة خاصة كمقدمة لازمة للحوكمة الرشيدة وتحقيق العدالة الاقتصادية بين الاغنياء والفقراء وبالتالي تحقيق التنمية والنمو المطلوبين:

يشير الاقتصادي الأميركي دوغلاس نورث الى أن التغيير والتحول الاقتصادي تابع الى ثلاثة عوامل بنيوية غير اقتصادية عبارة عن:

١- التغيير الكمي والنوعي في السكان.

٢- التغيير في نوعية المخزون العلمي والمعرفي المرتبط بالتحكم بالظواهر الطبيعية.

٣- التغيير في "السياقات المؤسساتية" التي تحدد بنية أي تغير والدوافع الاجتماعية له وهذه الاخيرة ترتبط بالحوكمة الرشيدة.

يشير "مؤشر الحاكمية المركب"(التعبير والمساءلة - الاستقرار السياسي - كفاءة الحكومة - نوعية التدخل الحكومي - حكم القانون والتحكم بالفساد) الذي طور من قبل باحثين كمؤشر للبنك الدولي، الى أن رتبة لبنان هي سالبة وفي تراجع وأقل من المتوسط العام العالمي في مجال التحكم في الفساد. كما يشير الرسم البياني (١) الى تطور مستوى الفساد في لبنان بناء لـ"مؤشر مدركات الفساد " (من أصل ١٨٠دولة) حيث تعرف منظمة الشفافية العالمية الفساد في القطاع العام على أنه "سوء استغلال الوظيفة العامة لاجل المصالح الخاصة":

يظهر الرسم البياني (١) المسار العام للفساد ومدى عمقه في الاقتصاد اللبناني وتقلباته خلال الأعوام الماضية. ففي العام ٢٠١٥م انخفضت رتبة الفساد من ١٣٧ الى ١٢٣ لتعود بعدها للارتفاع وتصل في العام ٢٠١٧م الى ١٤٣ وهي فترة ما قبل الانتخابات النيابية في العام ٢٠١٨م (التحسن لا يعني بالضرورة السيطرة على الفساد وإنما قد يعني تدني مرتبة دول اخرى) وعليه فالمسار العام هو مسار تصاعدي.

اذا قارنا الرسم البياني الاول والثاني نجد تناسبًا في معدلات النمو الاقتصادي ورتبة الفساد بشكل عكسي بحيث كلما زاد الفساد أدى ذلك الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

ثانيا- تغيير نمط الاستهلاك والانتاج - سياسة الاحلال محل الواردات من السلع الوسيطة والاستهلاكية النهائية بالحد الممكن :

يشير تشنري – سركوين الى أولوية التغيير الهيكلي والتصنيع كشرط اولي لازم للتنمية والنهوض الاقتصادي، والتصنيع هنا ليس الصناعة بالمعنى الخاص بل هو ايجاد تحول بنيوي بالتركيبة التشابكية بين القطاعات والانشطة الاقتصادية المختلفة، ولتوضيح ذلك يمكن الاستعانة باحدى جداول المنتج- المستخدم للاقتصاد اللبناني:

يوضح الجدول(١) تغييرات اجمالي الناتج المحلي بحسب الاستهلاك الكلي حيث يظهر لنا تطور الاستهلاك العائلي وايضا صافي الصادرات:

يقدر العجز في الميزان التجاري للعام ٢٠١٨م بـ ٣٨٪ من اجمالي الناتج المحلي حيث يذهب ٣٠٪ من العجز (٨ مليارات دولار) للمواد الضرورية غير الصناعية اي سلع استهلاكية نهائية، ويبين الجدول(١) ان الواردات في العام ٢٠١٠ بلغت أربعة أضعاف الصادرات. تبين الارقام المرتبطة بنسبة المواد الغذائية والسلع الوسيطة المستوردة من الخارج والمستخدمة في القطاع الصناعي (الصناعات الغذائية..)، فعلى سبيل المثال يشير الجدول(٢) الى كيفية توزيع الواردات على نوع السلعة والخدمة حيث نجد ان ٣٠ بالمئة من الواردات هي واردات يمكن ايجاد بديل لها في لبنان اذا تم تغيير انماط الاستهلاك والانتاج اي من خلال اتباع سياسة التصنيع اي اعادة هيكلة الاقتصاد (تغيير تركيبة المعاملات الفنية في الاقتصاد) بما يؤدي الى ارتباط الانشطة الاقتصادية ببعضها البعض.

بالعودة الى التغيير الهيكلي المطلوب، يشير تحليل جداول المنتج- المستخدم للاقتصاد اللبناني (المتوافرة على موقع وزارة الاقتصاد) الى أن ٤٥٪ من الاستهلاك الوسيط للقطاع الصناعي يأتي من القطاع الزراعي، وان ٥٥٪ من هذا الاستهلاك الوسيط يتم استيراده، يعني ان ٢٢,٥٪ من المواد الاولية للقطاع الصناعي يتم استيرادها وهي متعلقة بمنتجات القطاع الزراعي، يعني اذا اتخذت الدولة قرارا تدريجيا وعبر الزمن ان تخفض من الاستيراد لصالح زيادة التكامل بين القطاع الزراعي والصناعي يمكن لها ان توفر ما مقداره مليار دولار سنويا. وهذا ينطبق على نفس القطاع الزراعي حيث يعتمد بنسبة ٨٠ ٪ سواء كاستهلاك وسيط او مخرجات القطاع، فاذا اعتمدنا التكامل السابق سوف يذهب الوفر الحاصل من تخفيض الاستيراد الى تنمية القطاع الزراعي وبالتالي تنمية المناطق الزراعية وتأمين السلع الغذائية الضرورية وغير ذلك من الابعاد التنموية.

قدم هيرشمن اسلوبا عمليا لتشخيص القطاعات المحورية التي تعطي اكبر قيمة مضافة اذا استثمرنا فيها وذلك من خلال ما يعرف بمعامل الترابط الفني الخلفي والامامي لتشابك القطاعات الاقتصادية، حيث يدل المعامل الفني على ان اكبر نسبة تشابك ممكن ان تكون بين قطاع الزراعة وقطاع الصناعة(٠,٥ و ٠,٧ على التوالي)، وبالتالي فإن الاستثمار في هذا من القطاعات يعطي اكبر قيمة مضافة في الاقتصاد، وهذا ما تؤكده ارقام الاستهلاك الوسيط في مختلف الانشطة الاقتصادية في لبنان.

يمكن لنا من خلال تحليل نسب القيم المضافة لكل قطاع نسبة الى ناتج القطاع نفسه والتي وردت في دراسة "الحسابات القومية ٢٠١٠م"، نموذجا، الوصول الى النتائج التالية:

اولويات السياسة الاقتصادية من وجهة نظر السيد حسن نصر اللّٰه

هكذا نجد ان القطاع الصناعي يستخدم مانسبته ٥٥٪ كاستهلاك وسيط، وبالعودة الى ميزان التجاري وقطاع الصادرات والواردات نجد ان ٨٠٪ من" الاستهلاك الوسيط" هذا يتم استيراده من الخارج .(مايقرب من ٤٠٪). على صعيد القطاع الزراعي نجد اعتماد الناتج الكلي الزراعي على ما ينتجه بشكل كبير (٨٠٪)، وهذا يدل على مدى تخلف القطاع الزراعي وعدم وجود تكامل مع القطاعات الاخرى مما يثبت نظرية الخلل "البنيوي" في "هيكل الانتاج الكلي".

ان ٥٥٪من الناتج الكلي الصناعي هي استهلاك وسيط مرتبط بالقطاع الزراعي، وحيث يتم تأمين اكثر من ٨٠٪ من هذا الاستهلاك عن طريق الواردات يحتم ان تكون هناك اسراتيجية "التغيير الهيكلي" تسد هذا العجز والتسرب النقدي وهذه الاستراتيجية هي "استراتيجية التصنيع الزراعي".

ثالثا- تشجيع التعاون والتكامل مع الدول التي يحقق فيها لبنان أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية(الدول العربية نموذجا):

يتطلب استدامة أي تعاون اقتصادي أن يقوم على مبدأ توزيع المنافع بطريقة عادلة ووفق منطق "أمثلية باريتو"، ففي تقرير للاسكوا (٢٠١٧) حول" تقييم التكامل الاقتصادي العربي : التجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية" يشير الى اهمية زيادة الاعتمادية بين الدول العربية وخاصة في مجال الخدمات (النقل- المالية- الاتصالات) التي يعتبر ان لها قيمة مضافة كبيرة لما تمثله من نسبة في سلاسل القيمة العربية. ويرى التقرير ان " سلاسل القيمة العالمية اصبحت حاسمة الاهمية للتنمية الاقتصادية وانه ينبغي على البلدان العربية ان تحاول تعزيز منطقة التجارة العربية الحرة واتفاقات التجارة الحرة العميقة والشاملة استجابة لهذا الواقع الجديد ". يشير التقرير (بناء على "مؤشر الاعتمادية" الى انخفاض مستوى التكامل والتعاون بين لبنان ومجمل العالم العربي من ٧ بالمئة الى ١,٧ بالمئة بين العامين ٢٠١٤-٢٠١٥ م متأثرا بالازمة السورية:

اولويات السياسة الاقتصادية من وجهة نظر السيد حسن نصر اللّٰه

لا توجد بيانات دقيقة حول مدى مساهمة الصادرات اللبنانية في سلسلة القيمة العربية والعالمية، غير أن تميز لبنان من الناحية المناخية- الجغرافية ورأس المال البشري يجعل له ميزة تنافسية في تشكيل القيمة وخاصة في مجال الصادرات الزراعية والصناعات التحويلية، وعموم قطاع الخدمات، حيث يمكن لقطاع الخدمات ان يلعب دورا مهما في زيادة الانتاجية والقدرة التنافسية وتحسين الابتكار والدخول في عالم الاقتصاد الرقمي، من أهم معوقات ذلك التعاون هي القيود التشريعية والتنظيمية لمشاركة لبنان في تكوين سلسلة القيمة العربية (ESCWA٢٠١٨). وهذا الامر لا ينطبق فقط على الدول العربية بل يمتد ليشمل بقية الدول الاسلامية والشرق أوسطية.

خلاصة: ان الشفافية والحوكمة الرشيدة والرؤية الاقتصادية الواضحة المبنية على المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد اللبناني هي الشرط اللازم للنهوض الاقتصادي من وجهة نظر السيد نصر اللّٰه وبالتالي لا يمكن للاقتصاد اللبناني أن ينهض الا اذا عالجنا أسباب التدهور والتخلف بالاتفاق على رؤية علمية واحدة ومن ثم على استراتيجية محددة وبالتالي يصبح اصلاح القطاع المالي والمصرفي جزءا ومن ضمن تلك الاستراتيجيات لان اصل وسبب الانهيار هو في تركيب السلطة السياسية ورؤيتها وادارتها للاقتصاد.

أستاذ الاقتصاد والتنمية في الجامعة اللبنانية.

الأونروا بعد ترامب.. من وكالة للغوث إلى وكالة للحصار

اسراء البحيصي

من يتابع خارطة عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" منذ أن رُسم الخط الأول فيها عام ١٩٥٠ وحتى الآن يدرك تماماً ما الذي يعنيه الفلسطينيون حينما يربطون بين إجراءاتها الأخيرة وبين تنفيذ صفقة ترامب على الأرض

فاللاجئون وحق العودة هي متراس من متاريس الحق الفلسطيني الذي لطالما أكدت كافة الأطراف الفلسطينية أنها لن تساوم عليه وبالتالي ظل حق اللاجئ على مدار العقود الماضية شوكة في حلق كل من يسعى لتصفية القضية الفلسطينية لذلك قررت الولايات المتحدة الأميركية ومن خلفها الكيان الاسرائيلي أن يتخلصوا من حق اللاجئ بالتدريج ، الحكاية بدأت منذ عام ٢٠٠٧ فقبل ذلك كان اللاجئ الفلسطيني يتلقى شهرياً مساعدة غذائية مباشرة من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، إلا أن هذا الأمر أخذ يختلف بعد ذلك شيئا فشيئا، وتحديداً بعد عام ٢٠٠٧، عندما أبقت الوكالة على مساعداتها فقط لمن تسميهم بالحالات الاجتماعية الحرجة ولم تعد المساعدة شهرية بل أصبحت أربع مرات في السنة ثم ثلاثة فقط ، إلى أن وصلنا إلى عام ٢٠١٨ الذي بدأت تتكشف فيه ملامح صفقة ترامب وكانت أولى خطواتها وقف الدعم المادي الأميركي عن الوكالة الذي كان يشكل نحو ثلثي الميزانية التي تقوم عليها الأونروا ثم أزيل القناع كلياً حينما أعلن ترامب صفقته التي تقوم أساساً على تصفية حق اللاجئ الفلسطيني ، وقد بدأت خطته تسير على قدم وساق من خلال سلسلة إجراءاتٍ اتخذتها وكالة الغوث خلال الأيام الماضية رغم أن الناطقون باسم الأونروا لازالوا حتى اللحظة يرجعون أسباب التقليصات والإجراءات لنقص التمويل ولا يعترفون بأنها جزء من خطة سياسية كبيرة لتصفية حق اللاجئ الفلسطيني .

ولعل أخطر القرارات الأخيرة هو قرار الأونروا بعدم إضافة أي مولود جديد في كرت التموين وهذا الإجراء من وجهة نظر الأونروا هو للحد من أعداد المستفيدين من برنامج الدعم الغذائي ، فكلما زاد عدد أفراد العائلة في كرت التموين تزيد كمية المواد الغذائية التي تقدم للأسرة ولهذا هم يريدون إدارة الأزمة بسبب نقص التمويل إلى أن تعود الميزانية كما كانت ولكن بالعودة إلى الوراء فإن التاريخ يخبرنا بأن الأونروا لم يسبق أن أعادت شيئا اقتطعته وهناك أمثلة لا حصر لها . أما من وجهة الفلسطينيون فهو إجراءٌ خطير وأبعاده سياسية بامتياز وهو منع توريث اللجوء والحد من أعداد اللاجئين المسجلين لإفساح المجال أما مشروع يهودية الدولة التي يسعى لها نتنياهو وصديقه ترامب ، والأمر لم يقف عند حدود هذا القرار فقد قلصت وكالة الغوث مؤخراً من المساعدات المقدمة للأُسر الفلسطينية حيث طالت هذه التقليصات أكثر من ٩٥٠٠ أسرة، وقد سبق هذه الإجراءات قرارات أخرى تتعلق بتقليص التوظيف في قطاعي التعليم والصحة فقد أخذت الأونروا قراراً بعدم توظيف معلمين على وظيفة ثابتة منذ أعوام واستبدال ذلك بوظيفة غير ثابتة، ما يؤثر سلباً على المسيرة التعليمية ويفاقم من أزمة الطلبة في المدارس، كما أن تقليص عدد المعلمين زاد عدد الطلبة في الصف الدراسي حيث وصل عددهم في الصف الواحد إلى خمسين طالباً ،وبالتالي قلت الفرص أمام الخريجين وازدادت الصورة سوداويةً لاسيما وأن هذه القرارات قد جاءت في وقت يعاني فيه اللاجئون في كافة مخيمات اللجوء من تدنٍّ كبير في مستوى المعيشة وازدياد مطّرد في الفقر وارتفاع غير مسبوق في نسبة البطالة ، حتى أن المواطنين لاسيما قي قطاع غزة وصفوا إجراءات الأونروا الأخيرة أنها حصار من نوع جديد .

الشراكة الأمنية مع تل أبيب.. الوهم الزائف

كشفت وزارة الخارجية الأميركية عن مشاركة الكيان الإسرائيلي في مؤتمر أمني في المغرب. وجاء ذلك في بيان للوزارة بأن الكيان شارك في مؤتمر دولي حول مكافحة الإرهاب عقد في المغرب الأسبوع الماضي بمشاركة عشرات الدول.

وفي هذا الصدد، كتبت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" أن الكيان كان له وجود نشط في الاجتماع الأمني بالمغرب، ولم تكشف الحكومة الإسرائيلية عن اسم المسؤول الذي حضر الاجتماع لأسباب أمنية.

في الوقت نفسه، أشارت بعض المصادر الصهيونية والأميركية إلى جهود الكيان الصهيوني لتطبيع العلاقات مع العرب، وكشفت أن الكيان يتفاوض مع الإدارة الأميركية حول اتفاق تعترف الولايات المتحدة بموجبه بالسيادة المغربية على منطقة الصحراء الغربية المثيرة للجدل، وفي المقابل، يتخذ المغرب خطوات لتطبيع علاقاته مع الكيان الصهيوني.

الكيان الصهيوني: جزء من الحل أم مصدر المشاكل؟

كانت تصرفات الكيان الصهيوني على مستوى منطقة غرب آسيا وشمال

إفريقيا، مصحوبةً دائمًا بنهج يزعزع الاستقرار لتقويض أمن وقدرات الدول الإقليمية.

هذا الكيان الذي يجد نفسه في مأزق أيديولوجي وجيوسياسي، يجب عليه وفقًا لعقيدته الأمنية، أن يتخذ خطوات لخلق المشاكل لبلدان المنطقة في الداخل أو على المستوى الإقليمي، وذلك لتوفير الأمن لنفسه.

ولذلك، يبدو أنه طالما يجد الكيان الصهيوني نفسه في مأزق أيديولوجي وجيوسياسي على المستوى الإقليمي، وخاصةً أمام جيرانه، فسيعمد على زعزعة استقرار المنطقة، وفقاً لمبادئه الأمنية.

إذن، ما يبدو واضحاً هو أنه بسبب عزلة الكيان الصهيوني، وبناءً على العاملين المذكورين، فإن هذا الكيان ليس فقط لا يستطيع بسبب طبيعته أن يتخذ خطوات لتأمين منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، بل يجب أن يتحرك بالضرورة في الاتجاه المعاكس، من أجل تأمين مصالحه الخاصة.

ولذلك، إن إجراءات هذا الكيان المزعزعة للاستقرار على المستوى الإقليمي، ودعم الجماعات الإرهابية في سوريا والعراق، ومحاولة تقسيم هذه البلدان في إطار خطة إستراتيجية لإضعاف الدول الإسلامية القوية في المنطقة، وكذلك المشاركة الفعالة في الأزمة السودانية والدور القوي لهذا الكيان في تقسيم أراضيه تحت اسم جنوب السودان، تتوافق تمامًا مع الطبيعة الأساسية لهذا الكيان، وهي خطوات يمكن التنبؤ بها تماماً من قبل الكيان الصهيوني، من منظور السياسات الأمنية.

تطبيع العلاقات؛ خلق الاستقرار الإقليمي أم تصعيد التوترات؟

بالنظر إلى الضعف الأمني والاقتصادي لبعض الدول العربية في المنطقة، وجهودها للحصول على دعم الولايات المتحدة لحل مشاكلها، واجهت هذه الدول دائماً شرط الولايات المتحدة المسبق لإقناع هذه الدول بتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني.

في الوقت نفسه، دخل الكيان الصهيوني أيضاً في المعادلة التي وضعتها الولايات المتحدة، من خلال لعب دور الوسيط في العلاقات مع الولايات المتحدة وجذب الدعم الأمني والاقتصادي الأميركي لبعض الدول العربية في المنطقة.

وفي هذا الصدد، تنوي بعض الدول العربية تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، للحصول على المزيد من الدعم الأميركي، وكذلك تحديد الكيان الصهيوني كشريكها الأمني.

لكن السؤال الأساسي الآن هو، حتى إذا سلمنا جدلاً بحل المشاكل السياسية بين الدول العربية والكيان الصهيوني وتطبيع العلاقات، فهل هذا الكيان قادر بطبيعته على لعب دور في تعزيز الأمن الإقليمي؟

للإجابة على هذا السؤال يجب القول إنه على افتراض حل المشاكل السياسية بين الطرفين، وحتى تجاهل بعض الدول العربية للقضية الفلسطينية من أجل تحسين العلاقات السياسية مع الكيان الصهيوني، قد يخرج هذا الكيان من العزلة السياسية على المستوى الإقليمي، ولكن العنصر الأهم المؤثر على السياسات الأمنية لهذا الكيان، أي طبيعته الأيديولوجية، سيبقى دون تغيير في الأساس.

لذلك، بالنظر إلى التعريف الذي يقدمه الكيان الصهيوني عن نفسه، والتطلعات التي يرى نفسه مضطرًا للسعي إلى تحقيقها، فمن المؤكد بأن عدم توافق تطلعات الكيان الصهيوني مع مصالح الدول العربية، سيحول دون قيامه بدور محقق للاستقرار في المنطقة، ومن المؤكد أن الكيان سيواصل دوره في زعزعة الاستقرار في المنطقة براحة أكبر.

ولذلك، على المدى البعيد، ستؤثر السياسات الأمنية للكيان الصهيوني على الدول العربية التي طبعت علاقاتها السياسية مع هذا الكيان أيضًا، وستواجه هذه الدول مشاكل أمنية أكثر حدةً.

وبالتالي، إن الكيان الصهيوني هو في الأساس وبسبب طبيعته الأيديولوجية التي تتعارض بوضوح مع مصالح الدول العربية والإسلامية في المنطقة، لا يمكن أن يعمل كلاعب مؤثر في تحقيق الاستقرار في المنطقة، بل إن مصالح هذا الكيان هي في خلق حالة من عدم الاستقرار على المستوى الإقليمي، وإشعال نار الفرقة بين المنافسين الإقليميين، وخاصةً من خلال إيران فوبيا.

مع أخذ ذلك في الاعتبار، فإن تطبيع علاقات بعض الدول العربية مع الكيان الصهيوني، لن يوفر الأمن والاستقرار في المنطقة فحسب، بل سيسمح أيضًا للكيان بمتابعة إجراءاته المزعزعة للاستقرار على المستوى الإقليمي، وهو الأمر الذي سيفاقم التوترات في المنطقة.

الوقت